

الالتزام بضمان السلامة للطفل من مخاطر المواد الاستهلاكية

Commitment to ensure the safety of the child from the risks of consumables

طالبة الدكتوراه: بن علي صليحة¹
جامعة ابن خلدون تيارت . الجزائر
عضو بمخبر تشريعات حماية النظام البيئي

تاريخ النشر: 2020/12/05

تاريخ القبول النهائي: 2020/02/03

تاريخ الإرسال: 2019/02/05

الملخص:

جلب التطور الصناعي أخطار عديدة تلحق أضرارا بالمستهلكين خصوصا الأطفال, في غذائهم وألعابهم الترفيهية وأدواتهم المدرسية, حيث يضاف لهذه المواد الاستهلاكية عند تصنيعها عناصر ذات مصادر كيميائية أو إشعاعية مسرطنة وخطيرة تؤثر سلبا علي سلامتهم الصحية, فتسبب لهم عاهات وجروح وحروق وأمراض مميتة. لهذا ألزم المشرع علي كل المتدخلين في العملية الإنتاجية بضمان سلامة المنتجات من الأخطار ذلك باحترام المعايير المحددة للمواد المضافة للأغذية وكذا مواد تصنيع الألعاب ومقاساتها وأشكالها, بحيث توفر الحماية للمستهلك من هذه المنتجات الصناعية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: إلتزام بالسلامة؛ مضاف غذائي؛ لعب الأطفال؛ منتجات مسرطنة؛ حماية الطفل.

Abstract:

Industrial development presents many dangers to consumers, especially children, related to food, recreational games and school equipment, as well as chemical, radioactive and carcinogenic sources that seriously affect health and are responsible for injuries, burns and fatal diseases.

Therefore, the legislator has asked all producers involved in the production process to ensure the safety of the products against hazards by respecting the specific criteria of food additives, as well as the materials, size and shape of the games, in order to protect the consumer of these modern industrial products.

keywords:

Safety requirement; Dietary supplement; Children's toys; Carcinogenic products; Child protection.

¹ Saliha Benali, Ibn khldoun University Tiaret, saliha382016@gmail.com

مقدمة:

أقر المشرع إلتزام المتدخل بضمان السلامة للمستهلك حماية له مما يتعرض له يوميا من أخطار تهدد حياته وتسبب له أضرارا تمس غذائه وصحته نظرا لما أنتجته التكنولوجيا من تطور في تصنيع المنتجات الاستهلاكية من أغذية ولعب والأدوات المدرسية الأطفال، حيث تضاف مواد للحلويات وللمشروبات أثبت العلم أنها تتراكم في الجسم فتصبح مسرطنة مهددة لحياة الصغار، وكما في تصنيع اللعب الترفيهية يستعمل مواد كيميائية وإشعاعية مسببة أمراضا خطيرة.

لهذا تصدى المشرع بوضع ترسانة من القوانين العادية والتنظيمية² وافرد لكل الأخطار ما يناسبه من مواصفات وتعليمات بصيغة آمرة ألزم المتدخل إتباعها لضمان سلامة جماعة المستهلكين خصوصا منهم الصغار، فما هي هذه الأخطار المهددة لسلامة للأطفال في غذائهم وألعابهم وكيف تصدى لها المشرع بالتنظيم في ميادين الصناعة؟

للإجابة علي هذه الإشكالية أدرج مخاطر المنتجات الاستهلاكية علي سلامة الطفل في المبحث الأول، ثم التزم المتدخل بسلامة الطفل من خطر المواد الاستهلاكية في المبحث الثاني وفق منهج تحليلي للمواد القانونية.

المبحث الأول: مخاطر المنتجات الاستهلاكية علي سلامة الطفل

خلق التطور التكنولوجي تكاثر مواد استهلاكية تنطوي علي أخطار محدقة بصحة وسلامة الأفراد مما دفع بمنظمة الصحة العالمية أخذ احتياطاتها بنشر التوعية والتحذيرات من مخاطر المواد الغذائية الواسعة الانتشار وكذا لعب الأطفال لاحتوائها علي مواد مسرطنة، لهذا تم توضيح أضرار الصناعة الغذائية في المطلب الأول وكذا صناعة اللعب والأدوات المدرسية علي الطفل في المطلب الثاني.

المطلب الأول: أضرار الصناعة الغذائية علي الطفل

تستدعي الضرورة تدخل الصناعة في كل الميادين الحياة وحتى في التغذية التي هي العنصر الهام في بقاء الأفراد مما يلزم المتدخلين في الصناعة الغذائية اتخاذ الحيطة والحذر أثناء العملية الإنتاجية لضمان سلامة المستهلكين والذي أضحى مرتبطا بإضافة عدة مواد تحسن مذاق الأغذية وتحافظ علي سلامتها لمدة زمنية طويلة وتمنحها جاذبية تشد انتباه المستهلك لاقتنائها وخصوصا الأطفال، لكن هذه المواد لها تأثير سلبي علي صحة هؤلاء الصغار فتسبب أمراض خطيرة قد تؤدي إلي الوفاة، من هذا سنري المواد المضافة للأغذية في الفرع الأول، وخطورتها علي الطفل في الفرع الثاني.

2 القرار المؤرخ في 22 يوليو 2018 يجعل منهج تحديد نسبة حمض الاسكوريك في الخضر والفواكه ومشتقاتها إجباريا، ج ر العدد 01 المؤرخة في 2018/1/6 والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1998/10/7 المتعلق بالخصائص التقنية لياهووت وكيفيات وضعه للاستهلاك، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1997/2/26 المتعلق بتحضير المرقاز وتسويقه، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1998/12/10 المتعلق بالمواصفات التقنية للزبدة وكيفيات وضعها للاستهلاك، والقرار الوزاري مؤرخ في 1994/7/23 المحدد للمواصفات الميكروبيولوجية لبعض المواد الغذائية.

الفرع الأول: إضافة المواد الحافظة في الأغذية

يعرف المضاف الغذائي³ علي أنه مادة كيميائية تضاف إلى منتجات استهلاكية كالغذاء والمشروبات تعمل علي تغيير مواصفاتها، ويتم ذلك في أية مرحلة من مراحل إنتاجها وهذا بغرض تحسين النكهة والمذاق والمظهر ومنها المواد الحافظة ومضادات الأكسدة⁴، المواد المبيضة والمساعدة علي النضج⁵ بالإضافة إلي المواد الحمضية وعوامل الاستحلاب⁶ وأخري مساعدة علي الرغوة⁷ كذا المواد المعطرة⁸ والملونة⁹ وهناك مواد محلية¹⁰ وأهمها المواد الحافظة لما لها من مميزات وخصائص هامة.

فالمادة الحافظة تعمل على حفظ الطعام لفترات أطول دون تلف كالسكر والملح والخل، لكن مع التطور الصناعي أصبحت لهذه المواد الحافظة¹¹ القدرة علي تثبيط نشاط ونمو البكتريا ومنع تحلل ونمو الكائنات الحية الدقيقة

3 حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 المؤرخ في 15 مايو 2012 المحدد لشروط وكيفيات استعمال الإضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، ج ر العدد 30 المؤرخة في 16 مايو 2012 تنص علي أن "المضاف الغذائي هو كل مادة - لا تستهلك عادة كمادة غذائية في حد ذاتها ولا تستعمل كمكون خاص بالمادة الغذائية. - تؤدي إضافتها قصدا إلي المادة الغذائية لغرض تكنولوجي أو ذوقي عضوي في أي مرحلة من مراحل الصناعة أو التحويل أو التحضير أو المعالجة أو التوضيب أو التغليف أو النقل أو التخزين لهذه المادة إلي التأثير علي خصائصها وتصبح هي أو أحد مشتقاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مكونا لهذه المادة الغذائية".

4 المواد الحافظة و مضادات الأكسدة: تعمل على منع أو تأخير فترة حدوث تفاعل الأكسجين مع الزيوت أو الدهون وكذلك الفيتامينات الذائبة في الدهون والتي تؤدي إلى التزنخ مما يجعله مضرًا بصحة الإنسان، كما أن مضادات الأكسدة تمنع أكسدة الفاكهة المجمدة. ويرمز لمضادات الأكسدة بالرمز

(E) تتبعه الأرقام من 300 إلى 399. ، منظمة الصحة العالمية، Food Preservatives, Wwww. Chemical and Engineering News (Nov2002)

5 المواد المبيضة والمساعدة على النضج: لها خاصية زيادة سرعة التبييض والمساعدة على النضج في وقت أقل مما يوفر نفقات التخزين، ويجب المخزون من خطورة الإصابة بالحشرات الضارة والقوارض. -سنة عبده الشامي، مميزات و عيوب إضافات غذائية، مجلة أسبوت للدراسات البيئية-العدد الأربعون (يوليو 2014)، الإسكندرية، مصر.

6 المواد الحمضية والقلويات والخلاليل المنظمة: بالنسبة لعوامل الاستحلاب تعمل على مزج مواد لا يمكن مزجها معاً؛ مثل الزيت والماء، وتمنع المواد المثبتة فصل أحدهما عن الآخر مرة أخرى.

7 أما المواد التي تساعد على الرغوة فتعمل على مزج الغازات مع السوائل كما في المشروبات الغازية، كذلك فان المواد المغلظة للقوام التي تستعمل في صنع الكيك والحلويات والآسكريم تزيد من الحجم وتحسن القوام والمظهر، ويرمز لها بالرمز (E) تتبعه الأرقام من 400 إلى 499.

8 والمواد المعطرة: توجد الكثير من المواد سواء أكانت طبيعية أم مصنعة تستعمل كمواد معطرة في صناعة الغذاء.

9 المواد الملونة: فعندما يختفي اللون الطبيعي للمنتج الغذائي فان مصانع الأغذية تضيف مادة ملونة، والمواد الملونة تجعل الطعام أكثر جاذبية وتزيد من إقبال المستهلك عليه، و بالنسبة لأغذية الأطفال يتم استخدامه من هذه المواد الملونة ثلاثة أنواع مصادرها جميعاً من الفيتامينات. ويرمز لها ب: E100-199.

10 و المواد المحلية: تضاف مواد التحلية الاصطناعية كالسكرارين والأسيرتام بكثرة كبدايل للسكر.

11 من أهم أنواع المواد الحافظة هي: - حمض السوربيك E200-E203 مادة مشتركة في صناعة الجبن و الحلوى والسلع المخبوزة، -حمض

البنزويك E210-E213 يستخدم في المربي و صلصة السلطة والعصائر والمخللات والمشروبات الغازية، - الكبريتات E220-E227 لحفظ الفواكه المجففة، السكر الناعم، البسكويت والساكار، - النتريت E249-E250 تستعمل لمنع التسمم الغذائي، - حمض اللاكتيك E270 لحفظ الحليب وغيرها كثير...

كالمكروبات والفطريات كالجراثيم فتتمنع حدوث التسبب فيها، فتتبطب التفاعلات الكيميائية التي تتلف العناصر الداخلة في تركيب هذه الأغذية فتبقى سليمة محافظة علي مركباتها الإنتاجية لمدة طويلة قد تصل إلي سنة أو أكثر¹².

صحيح أن المواد الحافظة تمنع تكاثر البكتيريا في المواد الغذائية لكنها بالمقابل تشكل أضرار وآثار سلبية خطيرة علي حياة المستهلكين خصوصا منهم الأطفال لما لهم من تكوين عضوي حساس وغير مكتمل وذلك بما تحويه من نسب عالية من السموم تسبب مرض السرطان بأنواعه حين استهلاكها لمدة طويلة.

الفرع الثاني: آثار المواد الحافظة على صحة الطفل

يكمن الضرر في المواد الحافظة المستعملة لحفظ الأغذية الاستهلاكية¹³ التي يجربها الأطفال كالحلوى والساكر التي تؤدي إلي هشاشة العظام¹⁴ ومضرة بصحة المتدربين¹⁵.

يري الأخصائيون أن زيادة استهلاك المشروبات الغازية يعود إلي الدعايات الإعلانية والترويج المبالغ فيه لترغيب المستهلكين في شرائه والإدمان عليه دون معرفة بمخاطره علي صحتهم وهو ما جعل هذه المنتجات تحتل المراتب الأولى في الاستهلاك علي الرغم من احتوائها علي حمض الفوسفوريك الذي يمنع امتصاص الحديد في الجسم مما يؤدي إلي الإصابة بفقر الدم والأنيميا، كما يؤثر هذا الحمض علي امتصاص الكالسيوم ويتسبب في هشاشة العظام للكبار وتقوس الأرجل وتسوس الأسنان للأطفال وضعف البنية العضلية مما يؤدي إلي قصر قامة الصغار.

وقد نشرت احدي الدراسات البريطانية أن الألوان الصناعية الموجودة في أغلب الأطعمة الاستهلاكية تسبب تلف في دماغ الطفل، واضطراب وظائف الأمعاء الداخلية، وتحسس جلدي وتضخم في الغدة الدرقية وتلف في الكلي، ولها تأثير علي الجينات الوراثية فتضعف الجهاز المناعي بسبب تراكم السموم في الجسم.

وأكدت مجلة العلوم الاجتماعية البريطانية أنه أكثر من مليار في العالم يستهلكون يوميا مواد مسرطنة كالمشروبات الغازية ورقائق البطاطا (شيبس) بأنواعه المختلفة، وحذرت الوكالة الدولية لبحوث السرطان من خطورة هذه المنتجات الواسعة الاستهلاك لأنها تسبب أمراض القلب وتصلب الشرايين والأنيميا وفقر الدم والفشل الكلوي والتورم الكبدي والجلطات الدماغية وانتشار مرض السرطان¹⁶.

12 تتم عملية الحفظ بطريقتين، الأولى كيميائية تتم بالتبريد أو التجفيف، والثانية فيزيائية تتمثل في التعريض للأشعة ما فوق البنفسجية أو الإشعاعات الأيونية، ثم تضاف لها محسنات كيميائية لها آثار خطيرة علي صحة المستهلكين.

13 تتسبب المواد الحافظة في الأضرار بالمعدة. E216- E220 وغيرها، اضطرابات في الجهاز الهضمي للأطفال كالكولون وهي E130- E215 وغيرها - تدمير الفيتامينات وخاصة الفيتامين B12 مثل E462 - E466، و ضرر بالأسنان E339-E466، ومنها مواد مسرطنة وممنوعة دوليا هي E131- E311- E251- E110- E124- E339- E223- E330- www.dailymedicalinfo.com.

14 كالعصائر (المانجو، فريشي، سوبر سكواتش، sun up وغيرها) وأنواع البسكوت (البسكوت المحشي وكاستر كريم وغيره) وأنواع البطاطا المقلية كالشيبسات (البطل والبتايتص وغيره) و الحلويات الملونة والساكر وأنواع الشكولاتة ذات النكهات الطبيعية والصناعية. مراسلة من وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تحت رقم 89/م ص س/2019 المؤرخة في 2019/01/09 إلي مديرية الصحة والسكان بولاية الجلفة.

15 مسحوق Amila الذي يحوي مادة Pynazoles المصنفة من الكحوليات هو مؤثر عقلي يضر بصحة أطفال المدارس . مراسلة من مديرية التجارة لولاية البيض رقم 5876 مؤرخة في 2018/12/11 إلي مديرية التربية بولاية البيض لحماية الصحة المدرسية بإجراء حملة في وسط التلاميذ بعدم استهلاكه.

16 IARC: International Agency for research on Cancer - www.Safe alternatives to chemical food preservatives.com.

لقد تصدى المشرع للأخطار التي تسببها هذه المواد المضافة فقيدها بشروط كرسستها المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 أنه يجب استعمال المضاف الغذائي بشرط الحفاظ علي القيمة الغذائية للمادة الغذائية وأن لا يكون مفعولها مغيرا لطبيعة ونوعية الغذاء يتسبب في تغليب المستهلك وأن لا يكون استعمال هذه المادة لإخفاء مفعول المادة الأولية ذات نوعية رديئة.

كما اشترط علي المتدخلين في الإنتاج والاستيراد للمواد الأولية الحصول علي رخصة استعمال المضاف الغذائي واحترام الكميات المقررة قانونا ضمن الشروط التكنولوجية الملائمة والطرق الحسنة للصنع¹⁷.

بالإضافة إلى اهتمامه بالمستحضرات الطبية للرضع¹⁸ والأغذية المكتملة للأطفال الصغار¹⁹، وألزم المتدخل بإعلام المستهلك بكل المواد المضافة المدججة في المواد الغذائية بطريقة وسم البيانات تكون واضحة مقروءة²⁰.

المطلب الثاني: أخطار صناعة الألعاب والأدوات المدرسية علي الطفل

للصناعة الترفيهية أخطار علي صحة الطفل إذ قد تسبب له اللعب والأدوات المدرسية أمراض خطيرة بما فيها من مواد كيميائية وإشعاعية مسرطنة، لهذا نزي أنواع الألعاب الضارة في الفرع الأول وتأثيرها علي صحة الطفل في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أنواع ألعاب الأطفال الضارة

يقصد باللعبة كل منتج مصمم وموجه صراحة لغرض لعب أطفال في سن أقل من 14 سنة²¹، بهذا تصنف اللعب علي أنها ذات خصائص فيزيائية أو كيميائية أو كهربائية فتكون لعبا إما موجهة للصغار دون 36 شهرا أو الموجهة لمن هم أكثر من 3 سنوات كالمراجيح المعلقة واللعب المتحركة أو المائية أو ذات الألواح أو تلك التي تحتوي علي مستحضرات كيميائية خطيرة.

ويجب أن تكون مواصفات اللعبة مناسبة للعب ولسن الطفل، بحيث يكون الأجزاء المكونة لها متينة ومستقرة لتقاوم كل أنواع الضغوط والكسور أو التشوهات المسببة للجروح، فتكون حركة أجزائها والأعمدة والتنوعات والحبال والتشبيبات البارزة علي اللعبة مصممة ومصنوعة بطريقة تسمح بتجنب الأخطار والجروح عند ملامستها، وإذا كانت للعبة أجزاء ومركبات قابلة للانفصال وموجهة لأطفال يقل سنهم عن 36 شهرا ولا بد أن يراعي الحجم الكافي للأجزاء لكي لا تبتلع أو تستنشق فتجنب الخنق أو الاختناق من جرائها²².

¹⁷ المادتين التاسعة و العاشرة من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 السابق ذكره.

¹⁸ المادة 3 فقرتين 9 و 10 من المرسوم 12-241 تعرف الرضع في مفهوم هذا المرسوم بأنهم: "الأطفال الذين يقل سنهم عن اثني عشر شهرا.

والأطفال صغار السن: الأطفال الذين يتجاوز سنهم اثني عشر شهرا و يقل عن ثلاث سنوات".

¹⁹ المادة 3 الفقرة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 تنص علي أن مستحضرات المتابعة: "أغذية موجهة لتكوين الجزء السائل في مرحلة الفطام للرضع ابتداء من 6 أشهر و للأطفال صغار السن".

²⁰ المادة 12 من المرسوم من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 السابق ذكره.

²¹ المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 97-494 المؤرخ في 21 ديسمبر 1997 المتعلق بالوقاية من الأخطار الناجمة عن استعمال اللعب، ج ر العدد 85

المؤرخة في 24 ديسمبر 1997.

²² الملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 97-494 السابق الذكر.

أما اللعب ذات العناصر المسخنة التي تسرب الأبخرة والغازات عند تشغيلها يجب أن يكون سطحها باردا فلا يحرق الطفل، ويجب أن تكون مكوناتها بطيئة الاحتراق إذا تعرضت لمصدر ناري، فلا تسبب مستحضراتها خطورة علي صحة المستهلك الصغير لاسيما اللعب الكيماوية وذات المواد الإشعاعية²³.

حيث تعد ألعاب كيماوية الملونات وعجين التشكيل وهي مواد موجهة لتربية الأطفال والترفيه عنهم²⁴، كالورشات المصغرة للخزف والطلاء والرسم اليدوي وعجينة التشكيل واللعب المماثلة²⁵. وأيضا الأدوات المدرسية المصنوعة من البلاستيك وحر أقلام اللباد وأدوات الرسم والمواد الملونة في كتلتها(مواد بلاستيكية) والورق المقوي المباعه كاللعب والأنسجة المصبوغة تحتوي علي مواد كيماوية²⁶.

يضاف لها أدوات العناية بالأطفال²⁷ كالمصاصات والرضاعات والطلق ومنظفات الشعر والجلد للصغار وأسرة وعربات الرضع والأمهاد والمرائد الثابتة والقابلة للطي وكذلك طاولات التقييم ومشايات الأطفال²⁸، وغيرها.

الفرع الثاني: آثار مواد تصنيع اللعب والأدوات المدرسية علي صحة الطفل

ترتبط الأخطار بما يستخدمه المتدخل في تصميم اللعب أو تركيبها واستعمالها فتسبب في ذاتها أو المواد التي تصنع بها في أضرار صحية للرضع والأطفال الصغار مقتني هذه اللعب خصوصا إذا كانت مادة الصنع تحوي مواد كيماوية سامة²⁹، فتحدث عند بلعها نظرا لطبيعتها اللينة تسمم علي مستوي المعدة والأمعاء، ويمكن ان تسبب حروحا أو حروقا أو صدمات كهربائية قد تكون مميتة أو تترك عاهة مستديمة.

بهذا أُلزم القانون المتدخل بمراعاة النسب المحددة قانونا للمحتوي الكيماوي في منتجاته الموجهة للأطفال بحيث لا تشكل أخطارا علي صحته ولا تسبب له حروحا أو تسمم عند إدخالها إلي معدته أو استنشاقها أو ملامسة جلده أو العين³⁰.

المبحث الثاني: التزام المتدخل بسلامة الطفل من خطر المواد الاستهلاكية.

²³ الخصائص الفيزيائية من الملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 97-494 السابق الذكر

²⁴ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 31 ديسمبر 2008 المعدل للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 1997 المحدد لقائمة المنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام أو التي تشكل خطرا من نوع خاص وكذا قوائم المواد الكيماوية المحظور أو المنظم استعمالها لصنع هذه المنتجات، ج ر العدد 28 المؤرخة في 19 ابريل 2009.

²⁵ الملحق الثالث من المرسوم التنفيذي رقم 97-494 السابق الذكر.

²⁶ القسم الأول رقم 10 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، السابق الذكر.

²⁷ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 يوليو 2016 المتضمن اعتماد النظام التقني الذي يحدد متطلبات الأمن لأدوات العناية بالأطفال، ج ر العدد 68 المؤرخة في 27 نوفمبر 2016.

²⁸ القسم الثاني رقم 1 و 2 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، السابق الذكر.

²⁹ تصنع اللعب بمواد كيماوية كالفسفور الأبيض، الباريوم، الزرنيخ، الميتانول، الكروم، الزئبق، الرصاص ومركباته، السليلوز، التريان، البروبان، غاز الخردل وغيرها. الملاحق الثالث للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، السابق الذكر.

³⁰ المحتوي الكيماوي الحيوي لهذه المواد المحلول المستخرج الذي له درجة عالية من السمية، الخصائص الكيماوية من الملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 97-484 السابق الذكر.

تحمل المواد الاستهلاكية أخطارا تهدد سلامة الأطفال وصحتهم لهذا وضع المشرع التزاما بضمان السلامة علي عاتق المتدخل ليتخذ الإجراءات الملائمة لحماية المستهلك وتوعيته بأضرار المنتجات الخطيرة³¹، من هنا يتبين أهمية هذا الالتزام الذي اقره القانون فأوجب علي كل متدخل في تصنيع أو تجهيز وعرض المواد الاستهلاكية أن يحقق الأمن والسلامة للمستهلكين خصوصا الأطفال الفئة الأكثر تضررا منها، فتمت معالجة ماهية مبدأ السلامة في المطلب الأول وكيفية التزام المتدخل في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: ماهية التزام المتدخل بمبدأ السلامة

فرض المشرع علي المتدخلين في العملية الإنتاجية التزام بسلامة المنتجات حيث لا تسبب ضررا للمستهلك بل يجب أن تلبى رغباته المشروعة وتحترم النتائج المرجوة منه³²، فهذا الالتزام يحمي مصالح الأفراد في مواجهة الأخطار التي تمس بسلامته المادية والمعنوية، لذا يتم توضيح ماهيته في الفرع الأول ثم أساسه القانوني في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم الالتزام بالسلامة

الالتزام بالسلامة هو تعهد بتقديم منتج خالي من العيوب، يقع علي عاتق المتدخل³³ فيضمن عدم إلحاق الضرر بالآخرين حيث يجب عليه تصنيع منتجات خالية مما يمكن أن يكون مصدرا للخطر علي السلامة الصحية والمادية للمستهلكين، فلا بد من إزالة هذا العيب وتحقيق الأمان الذي يتوقعه المستهلك³⁴، فالالتزام بالسلامة هو بذل المدين لجهود متواصلة لتقديم سلعة سليمة ضمن احترام المقاييس القانونية وهو التزام بتحقيق نتيجة مؤكدة حماية لصحة المستهلك³⁵.

ظهر هذا المبدأ مرتبط بعقد النقل حيث كرسه القضاء الفرنسي بموجب قرار شهير المؤرخ في 1911/11/21 قضي بضرورة الزام المدين الناقل بتوصيل الدائن المسافر إلي نقطة الوصول سليما معافى وجعله التزاما بتحقيق نتيجة ومنه أصبح من حق المسافر الذي يتعرض لأي ضرر أثناء نقله طلب التعويض دون اللجوء إلي إثبات خطأ الناقل فهي مسؤولية موضوعية قائمة علي أساس حدوث الضرر³⁶، ومنه ظهر مفهوم الالتزام بالسلامة مع تطور ونماء حركة السلع والخدمات وتشعب الاحتياجات الخاصة للأفراد وظهور الآلة وتحويل المادة الأولية مما صاحب ذلك الكثير من الآثار السلبية والحوادث المؤلمة التي تخلف ضحايا كل يوم.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لمبدأ الالتزام بالسلامة

31 المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 12-203 المؤرخ في 6مايو 2012 المتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتجات، ج ر العدد 28 المؤرخة 9مايو 2012، تنص "ثبت مطابقة السلعة أو الخدمة من حيث إلزامية الأمان بالنظر للأخطار التي يمكن أن تؤثر عل صحة المستهلك وأمنه...- الأمان الذي يحق للمستهلكين انتظاره،- الاستعمالات المرتبطة بحسن السير في مجال الأمان أو الصحة .

32 المادة 11 من قانون حماية المستهلك المعدل و المتمم بالقانون رقم 18-09 المؤرخ في 10 يونيو 2018، ج ر العدد 35 المؤرخة 13 يونيو 2018.

33 المادة 03 فقرة 7 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش، المتدخل هو كل شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في عملية عرض المنتجات للاستهلاك.

34 المادة 03 فقرة 1 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش، المستهلك هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني، بمقابل أو مجاناً، سلعة أو خدمة موجهة الاستعمال النهائي من اجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به.

35 موافي بناني أحمد، الالتزام بضمان السلامة (المفهوم، المضمون، أساس المسؤولية)، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، العدد 10، ص415.

أخذ المشرع الجزائري بالالتزامات الضمنية³⁷ لإرساء أسس للالتزام بالسلامة من خلال نص المادة 107 من القانون المدني التي جاء فيها أنه " يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه و بحسن نية،...." فرتب المسؤولية علي عاتق المدين المخل بما يتطلبه مبدأ حسن النية من إلتزامات تنبع منه كونه يشمل كل مراحل التعاقد من الإبرام إلي تمام التنفيذ³⁸ ، ومن مظاهر حسن النية إلتزام التعاون بين طرفي العقد بالقيام بالإعلام والتحذير والنصح، وإلتزام بضمان السلامة الجسدية والمادية للمتعاقد معه.

ومع التعديل الأخير في 2005 ذكر المشرع المنتج في المادة 140 مكرر³⁹ ، فأقر مسؤوليته عن الأضرار الكامنة في منتجاته المختلفة وبهذا كرس مبدأ الإلتزام بالسلامة في التشريع و دعمه بفرض جزاء رادع⁴⁰ في تعديله لقانون العقوبات في 2006 في المادتين 430 و 432، وواصل تدعيمه لهذا المبدأ بإصدار قانون متعلق بحماية المستهلك وقمع الغش⁴¹ ، وهذا دليل واضح يبين نية المشرع في حماية المستهلك من كل متدخل يسبب بمنتجاته تهديد السلامة الغذائية⁴² والصحية للأفراد، وذلك بتحديد المخاطر وتقييمها ووضع المعايير والحلول لتجنبها وفق أسس علمية وباستخدام أنظمة تكنولوجية خاصة⁴³.

حاول المشرع الجزائري الإحاطة بالسلامة الغذائية فعرف المادة الغذائية فهي المادة 3 الفقرة 2 من قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش⁴⁴ ، ووضح معني سلامة المنتجات من نفس المادة فقرة 6 هو " غياب كلي

37 موافي بناني أحمد، المرجع السابق، ص 421.

38 عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني. ج.01، نظرية الإلتزام بوجه عام، مصادر الإلتزام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 1998، ص 511.

39 المادة 140 مكرر من القانون المدني " يكون المنتج مسؤولا عن الضرر الناتج عن عيب منتج حتى ولو لم تربطه بالمتضرر علاقة تعاقدية. ويعتبر منتوجا كل مال منقول ولو كان متصلا بعقار، لا سيما المنتوج الزراعي والمنتوج الصناعي وتربية الحيوانات والصناعة الغذائية والصيد البري والبحري والطاقة الكهربائية"

40 المادة 432 من قانون العقوبات تنص علي انه " إذا لحقت المادة الغذائية أو الطيبة المغشوشة أو الفاسدة بالشخص الذي تناولها، أو الذي قدمت له، مرضا أو عجزا عن العمل، يعاقب مرتكب الغش وكذا الذي عرض أو وضع للبيع أو باع تلك المادة وهو يعلم أنها مغشوشة أو فاسدة أو سامة، بالحبس من خمس سنوات إلي عشر سنوات و بغرامة من 500.000 دج إلي 1.000.000 دج ويعاقب بالسجن المؤقت من عشر إلي عشرين سنة وبغرامة من 1.000.000 دج ال 2.000.000 دج إذا تسببت تلك المادة في مرض غير قابل للشفاء، أو في فقد عضو أو في عاهة مستديمة، ويعاقب الجناة بالسجن المؤبد إذا تسببت تلك المادة في موت إنسان"

41 قانون رقم 09-03 مؤرخ في 25 فبراير 2009 متعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج ر العدد 15 المؤرخة في 08/03/2009، المعدل و المتمم بالقانون رقم 18-09 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق ل 10 يونيو 2018، ج ر العدد 35 المؤرخة في 13 يونيو 2018.

42 السلامة الغذائية بالمفهوم الفقهي هي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنتاج غذاء صحي غير ضار بصحة الإنسان فمن جانب المستهلك يرغب في غذاء طبيعي صحي خالي من المخاطر بالمقابل يسعى المنتج إلي التقليل من المخاطر بإضافة مواد حافظة مصنعة تحقق المظهر الجذاب والطعم المرغوب.

43 هناك نظام وقائي يعنى بسلامة الغذاء يسمى الهااسب Haccp يحدد مصادر الخطر عند التصنيع (بيولوجي أو فيزيائي أو كيميائي) يمكن السيطرة عليه. ذكره -أشرف محمد عبد المالك، النظام الحديث لسلامة الغذاء (الهااسب)، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد 32 الصادر في جانفي 2008، ص 40.

44 المادة 3 تنص: "كل مادة معالجة أو معالجة جزئيا أو خام، موجهة لتغذية الإنسان أو الحيوان، بما في ذلك المشروبات وعلك المضغ، وكل المواد المستعملة في تصنيع الأغذية وتحضيرها، باستثناء المواد المستخدمة فقط في شكل أدوية أو مواد التحميل أو مواد التبع".

أو وجود، في مستويات مقبولة وبدون خطر، في مادة غذائية للملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو مادة أخرى بإمكانها جعل المنتج مضرًا بالصحة بصورة حادة أو مزمنة".

وأكد علي احترام السلامة الغذائية في المادة الرابعة منه نصها "يجب علي كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك احترام إلزامية سلامة هذه المواد، والسهر علي أن لا تضر بصحة المستهلك" بالإضافة إلى التنظيمات ذات صلة⁴⁵.

كما تطرق إلى السلامة الصحية للمنتجات الموضوعة للتداول⁴⁶، فألزم المتدخل باحترام أمن المنتج في تركيبه وعرضه خصوصا إذا كان موجها لفئات المستهلكين الأطفال المعرضين لخطر جسيم باستعمال هذا المنتج⁴⁷.

المطلب الثاني: التزام المتدخل بالسلامة في تصنيع وعرض المواد الاستهلاكية.

يتم تحضير المواد الاستهلاكية بعدة مراحل هي التحويل أو المعالجة الكيماوية ثم التجهيز والتخزين والتسويق والعرض للتداول، وقد عالجها المشرع بقواعد آمنة توجب علي المتدخل التزام معايير السلامة في صنع أغذية ولعب الأطفال في الفرع الأول، واحترام شروط النظافة الصحية أثناء مراحل تصنيع المواد الاستهلاكية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التزام معايير السلامة في صنع أغذية ولعب الأطفال.

يلزم المشرع المتدخل بإعلام المستهلك⁴⁸ بكل معلومة متعلقة بالمنتج بوسمها علي بطاقة أو بواسطة أي وسيلة أخرى بما في ذلك الطرق التكنولوجية الحديثة أو من خلال الاتصال الشفهي أثناء تداولها⁴⁹، وعلي هذا حدد القانون قائمة للمنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام والتي تشكل خطرا من نوع خاص كمواد التنظيف والتطهير لمكافحة الطفيليات، بالإضافة إلى المواد الكيماوية المحظورة التي تدخل في مكونات الألعاب والأدوات المدرسية⁵⁰، وبين النسب

45 المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك، ج ر العدد 09 المؤرخة في 1991/02/27، تنص: "تعد مأكولات أو أغذية بمفهوم هذا المرسوم كل مادة تامة المعالجة أو معالجة جزئيا، أو خام موجهة لتغذية الإنسان وتشمل المشروبات ومضغ العلك وجميع المواد المستعملة في صنع المأكولات وتحضيرها ومعالجتها، باستثناء المواد المقصود استعمالها في شكل أدوية أو مواد تجميل".

46 المادة 9 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش إذ تنص علي أنه "يجب أن تكون المنتجات الموضوعة للاستهلاك مضمونة وتتوفر علي الأمن بالنظر إلى الاستعمال المشروع المنتظر منها، وأن لا تلحق ضررا بصحة المستهلك وأمنه ومصالحه، وذلك ضمن الشروط العادية للاستعمال أو الشروط الأخرى الممكن توقعها من قبل المتدخلين".

47 المادة 10 من القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

48 المادة 3 فقرة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013 المحدد للشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك، ج ر العدد 58 المؤرخة في 18 نوفمبر 2013.

49 المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 97-494 المتعلق بالوقاية من الإخطار الناجمة عن استعمال اللعب، تنص "لا يسمح بتسويق اللعب إلا إذا كانت لا تعرض سلامة المستهلكين أو الغير و/أو صحتهم للخطر مني استعملت طبقا لتخصيصها أو كان استعمالها محتملا نظرا لسلوك الأطفال المعتاد".

50 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 31 ديسمبر 2008 المحدد لقائمة المنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام أو التي تشكل خطرا من نوع خاص وكذا قوائم المواد الكيماوية المحظور أو المنظم استعمالها لصنع هذه المنتجات.

المسموح بها التي يجب الإلتزام بها من طرف المتدخل أثناء عملية الإنتاج لهذا لا يجوز تصنيع أو استيراد وعرض لعب للتداول إلا التي احترمت فيها المتطلبات الأساسية للسلامة⁵¹.

كما يجب أن توضع تحذيرات احتياطية للاستعمال بحسب أنواع اللعب، فالكيميائية والمتحركة تحمل علي علب تغليفها "حذار، خاص بالأطفال الذين يفوق سنهم... سنة" أو "يستعمل تحت رقابة شخص بالغ"، والمائية يكتب علي غلافها "حذار، لا تستعمل إلا في المياه التي يستطيع الطفل الوقوف فيها" بينما المراحيج والمزاج ذات العجلات الصغيرة ترفق ببيان فيه "حذار، تستعمل بأجهزة واقية" بحسب متطلبات اللعبة من خوذات وقفازات وواقيات الركبة وواقيات الكوع، إضافة إلي ذلك ترفق بوصفة تحمل تعليمات لتشغيلها واحتياطات يجب إتباعها وتوضح أنه في حالة إهمال الرقابة تتسبب في أخطار السقوط والانقلاب، أما اللعب غير الموجهة للأطفال أقل من 36 شهرا والتي قد تشكل خطرا عليهم لا بد أن تحمل عبارة "لا تلاءم الأطفال الأقل من 3 سنوات" مع توضيح للأخطار التي يمكن أن تشكلها بسبب أحجامها أو خصائصها أو عناصر أخرى⁵²، كما يمنع استيراد اللعب الخطيرة⁵³.

تحدد قائمة المضافات الغذائية المرخص بها وتعريفاتها ووظائفها التكنولوجية وكذا أرقامها في النظام الدولي للترقيم، ويجب يوضع عبارة "لا ينصح بتناوله من طرف الأشخاص ذوي الحساسية و/أو الحساسية المفرطة من المضافات الغذائية" أو عبارة "لا ينصح بتناوله من طرف الأطفال"⁵⁴.

الفرع الثاني: احترام شروط السلامة في تجهيز وعرض المواد الاستهلاكية.

يبدأ التزام المتدخل بضمان السلامة في مجال التصنيع والمعالجة والتجهيز والتحويل والتخزين، حيث يجب عليه احترام الشروط الصحية ونظافة المستخدمين⁵⁵، والمحافظة علي المواد الأولية للإنتاج من كل تلوث يأتي من الحشرات، القوارض والفضلات أو النفايات ذات الأصل البشري أو الحيواني، أو أي مصدر آخر يشكل خطرا علي صحة

51 المادة 8 من القرار الوزاري مشترك مؤرخ في 31 ديسمبر 2008 المحدد لقائمة المنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام أو التي تشكل خطرا من نوع خاص وكذا قوائم المواد الكيماوية المخطور أو المنظم استعمالها لصنع هذه المنتجات.

52 الملحق الثالث من المرسوم رقم 97-494 السابق الذكر.

53 المادتين 1 و 2 من القرار المؤرخ في 25 يناير 1997 المتعلق بمنع استيراد اللعب المقلدة للأسلحة اليدوية وغيرها وصنعها وتوزيعها وبيعها، ج ر العدد 9 المؤرخة في 7 فبراير 1997.

54 المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 المحدد لشروط و كفاءات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري المؤرخ في 15 مايو 2012، ج ر العدد 30 المؤرخة في 16 مايو 2012.

55 المادة 06 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش، و المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 91-53 تنص: " يجب ان تتوفر للمستخدمين في جميع المؤسسات منشآت صحية كافية من حيث العدد، تشمل علي مغاسل و مضخات، وحجرات لحفظ الملابس ومراحيض مزودة بدافقة ماء، وأن تكون جيدة الإنارة و التهوية، وأن تتعهد بالنظافة علي الدوام . يجب ان توضع المغاسل بداهة عند مخرج المراحيض وأن تكون مزودة بالماء الجاري الساخن والبارد، وبماسح للأيدي تجدد مرارا أو لا تستعمل إلا مرة واحدة. يجب أن تثبت إعلانات في منطقة المراحيض تأمر المستخدمين بوجوب غسل أيديهم قبل مغادرة المكان."

المستهلك⁵⁶، فتهيأ المحال وملحقاتها علي نحو يسمح بالفصل بين أماكن تحضير المنتج وتصنيعه وخزونه فتكون ذات إنارة جيدة ومكيفة لمنع تكاثف الأبخرة أو حدوث تلوث للأغذية⁵⁷.

أما تجهيزات التبريد يجب أن تخضع لمواصفات خاصة بنوع الأغذية المراد حفظها من التلف⁵⁸، لهذا لا بد تنجز عمليات تصنيع وتحويل الأغذية حسب شروط تمنع أي تلوث أو فساد أو تنام لجراثيم دخيلة فيها وذلك بتطهير المحال بالطرق المنصوص عليها قانوناً⁵⁹.

أوجب المشرع علي المستخدمين الاعتناء بنظافة ثيابهم وأبدانهم وارتداء ملابس خاصة بالعمل تكون نظيفة باستمرار وإحضارهم لفحوص طبية دورية، ويمنع تناول التبغ والتدخين أثناء تداول الأغذية⁶⁰.

أما المنتجات الاستهلاكية الجاهزة يجب أن تلف في أغلفة تمنع فسادها وتعرض حسب الشروط القانونية فلا يستعمل ورق الجرائد مكان الغلاف لما يسببه من تلوث لملامسة الأغذية للحبر⁶¹.

الخاتمة:

وضع المشرع ضوابط قانونية يجب التقيد بها من طرف المتدخل عند تصنيع المواد الاستهلاكية من أغذية ولعب تخص الأطفال والرضع⁶² كونهم فئة ذات بنية جسدية ضعيفة حيث ألزمه بضمان السلامة المنتظرة من هذه السلع، بحيث تكون مصنوعة طبقاً للمواصفات المقررة في القوانين والتنظيمات فلا تسبب ضرراً ولا تنطوي علي مخاطر قد تؤدي بحياة هؤلاء الصغار، فتكون بذلك مصدراً للأمان ومرتعاً للتزيف بالنسبة لهم.

ولكن هذه الترسانة القانونية تنقصها أحكام ردية صارمة تعطي قوة ملزمة لهذه الضوابط فيتقيد بها المتدخل في كل مراحل العملية الإنتاجية للمواد الاستهلاكية بغض النظر عن هامش الربح الذي يسعى إليه كونه تاجر محترف، وعلي هذا لا بد من تدعيم هذه القوانين بنصوص عقابية مناسبة تلاءم تصنيع الأغذية والألعاب والأدوات المدرسية بما يضمن حماية صحة الأطفال الصغار من المواد المسرطنة.

56 المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 23 فبراير 1991 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك، ج ر العدد 09 المؤرخة في 27 فبراير 1991.

57 المواد من 07 الي 12 من المرسوم التنفيذي رقم 91-53 السابق الذكر.

58 المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 91-53 تنص: "...المواصفات التالية: - أن تكون مصنوعة من مواد كاتمة وغير قابلة للفساد، وتحمل الصدمات، ولا تلوث الأغذية التي تلامسها، وأن تكون ميسورة التنظيف والتطهير. - أن تكون مهياً لتسهيل تخزين المواد الغذائية تخزيناً محكماً، وأن تسمح بمرور الهواء داخلها وبالتوزيع المتساوي لدرجة الحرارة بين مختلف عناصر السلع المخزونة فيها".

59 المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 91-53 تنص: "يجب ان تصرف النفايات و الفضلات والأوساخ علي اختلاف أنواعها كل يوم من أماكن العمل و إيداعها في أوعية بين كل عملية استعمال له.... يجب ان توضع هذه الأوعية في محل مخصص لهذا الغرض بعيداً عن أماكن تداول الأغذية".

60 المواد 23-24 من المرسوم التنفيذي رقم 91-53، السابق ذكره. والمادة 05 فقرة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-203 المؤرخ في 6 مايو 2012 المتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتجات، ج ر العدد 28 المؤرخة في 9 مايو 2012.

61 المواد 19-22 من المرسوم التنفيذي رقم 91-53.

62 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 فبراير 2012 يتضمن المصادقة علي النظام التقني الجزائري الذي يحدد خصائص وشروط وكيفيات عرض المستحضرات الموجهة للرضع، ج ر العدد 49 مؤرخة في 9 سبتمبر 2012.

المراجع:

1-المراجع باللغة العربية:

-الكتب

عبد الرزاق أحمد السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني.ج01, نظرية الالتزام بوجه عام, مصادر الالتزام, منشأة المعارف, الإسكندرية, مصر1998, ص511.

-المقالات المنشورة

أشرف محمد عبد المالك, النظام الحديث لسلامة الغذاء (الهاسب), مجلة أسبوت للدراسات البيئية, العدد32 الصادر في جانفي2008.

سناء عبده الشامي, مميزات وعيوب إضافات غذائية, مجلة أسبوت للدراسات البيئية, العدد الأربعون (يوليو2014), الإسكندرية, مصر.

مواقي بناني أحمد, الالتزام بضمان السلامة (المفهوم, المضمون, أساس المسؤولية), مجلة المفكر, جامعة محمد خيضر-بسكرة, الجزائر, العدد10.

-مواقع الانترنت

IARC: International Agency for research on Concer. www.Safealternatives.tochemicalfoodpreservatives.com.

2- التشريعات الأجنبية والداخلية:

القوانين:

-الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 1975/9/26 المتضمن القانون المدني الجزائري, ج ر العدد 78 المؤرخة في 1975/9/30, المعدل والمتمم بالقانون رقم88-14 المؤرخ في 1988/5/3, ج ر العدد 18 المؤرخة في 1988/5/4, وبالقانون رقم07-05 المؤرخ في 2007/5/13, ج ر العدد 31 المؤرخة في 2007/5/13, وبالقانون رقم 10-05 المؤرخ في 2005/6/20, ج ر العدد 44 المؤرخة في 2005/6/26.

-الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 1966/6/8 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل بالأمر رقم 75-47 المؤرخ في 1975/6/17 المعدل بالقانون رقم82-04 المؤرخ في 1982/2/13, ج ر العدد07المؤرخة في 1982/2/16, المعدل بالقانون رقم 06-156 المؤرخ في 2006/6/8 ج ر العدد 84 المؤرخة في 2006/12/24.

-قانون رقم 09-03 مؤرخ في 25 فبراير2009 متعلق بحماية المستهلك وقمع الغش, ج ر العدد15 مؤرخة في 2009/03/08, المعدل والمتمم بالقانون رقم18-09 المؤرخ في 10 يونيو 2018, ج ر العدد 35 المؤرخة في 13 يونيو 2018.

المراسم التنفيذية:

-المرسوم التنفيذي رقم91-53 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك, ج ر العدد9 المؤرخة في 1991/02/27.

-المرسوم التنفيذي رقم 97-494 المؤرخ في 21 ديسمبر1997 المتعلق بالوقاية من الأخطار الناجمة عن استعمال اللعب, ج ر العدد85 المؤرخة في 24 ديسمبر1997.

-المرسوم التنفيذي رقم 12-203 المؤرخ في 6 مايو2012 المتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتجات, ج ر العدد28 المؤرخة في 9 مايو 2012.

-المرسوم التنفيذي رقم 12-214 المؤرخ في 15/5/2012 المحدد لشروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري, ج ر العدد 30 المؤرخة في 16/5/2012.

القرارات:

- القرار الوزاري مؤرخ في 23/7/1994 المحدد للمواصفات الميكروبيولوجية لبعض المواد الغذائية.
- القرار المؤرخ في 25 يناير 1997 المتعلق بمنع استيراد اللعب المقلدة للأسلحة اليدوية وغيرها وصنعها وتوزيعها وبيعها, ج ر العدد 9 المؤرخة في 7 فبراير 1997.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26/2/1997 المتعلق بتحضير المرقاز وتسويقه.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 7/10/1998 المتعلق بالخصائص التقنية للياهورت وكيفيات وضعه للاستهلاك.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10/12/1998 المتعلق بالمواصفات التقنية للزبدة وكيفيات وضعها للاستهلاك.
- القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 31 ديسمبر 2008 المعدل للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28/12/1997 المحدد لقائمة المنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام أو التي تشكل خطرا من نوع خاص وكذا قوائم المواد الكيماوية المحظور أو المنظم استعمالها لصنع هذه المنتجات, ج ر العدد 28 المؤرخة في 19/04/2009.
- القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 23 فبراير 2012 يتضمن المصادقة علي النظام التقني الجزائري الذي يحدد خصائص وشروط وكيفيات عرض المستحضرات الموجهة للرضع, ج ر العدد 49 مؤرخة في 9 سبتمبر 2012.
- القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 11 يوليو 2016 المتضمن اعتماد النظام التقني الذي يحدد متطلبات الأمن لأدوات العناية بالأطفال, ج ر العدد 68 المؤرخة في 27/11/2016.
- القرار المؤرخ في 22 يوليو 2018 يجعل منهج تحديد نسبة حمض الاسكوريك في الخضر والفواكه ومشتقاتها إجباريا, ج ر العدد 01 المؤرخة في 6/1/2018 .

مراسلات وزارية

- مراسلة من وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تحت رقم 89/م ص س/2019 المؤرخة في 09/01/2019 إلى مديرية الصحة والسكان بولاية الجلفة.
- مراسلة من مديرية التجارة لولاية البيض رقم 5876 مؤرخة في 11/12/2018 إلى مدير مديرية التربية بولاية البيض لحماية الصحة المدرسية بإجراء حملة تحسيسية في وسط التلاميذ بعدم استهلاك هذا المنتج.

قرارات قضائية:

Cass.Civ.21Novembre 1911. D1913.Ip429-